رئيس المحكمة التجارية في عدن لـ (14 أكتوبر) :

القضاء التجاري يساهم في خلق بيئة آمنة وأرضية ملائمة للاستثمار والتنمية

عمل المحاكم التجارية يعرفه المشتغلون بالأعمال التجارية والمالية بينما يسمع عنه بعض الناس ولا يعرفون إلا الشيء القليل عنه والبعض الآخر قد لا يكون سمع عنه وبالتالي لا يعرف شيئاً عن الدور الكبير الذي تقوم به هذه المحاكم. وفي الواقع فإن المحكمة التجارية في عدن تتحمل نصيباً من القضايا قلما تتحمله محكمة أخرى، وهذه القضايا منصوص عليها في المادة العاشرة من القانون التجاري لكثرتها ولتنوعها واختلاف أحجامها وطبيعتها فكان لابد لنا من الاقتراب أكثر فأكثر من مواقع القرار فيها والتعرف على الصعوبات التي تعيق هذه المحكمة لذا التقيت بالقاضي/ محمد محمود الجنيدي رئيس المحكمة التجارية.

لقاء/ ياسمين أحمد علي
تصوير/ جان عبدالحميد

منازعات ذات طابع تجاري

■ ما طبيعة عمل المحكمة التجارية الابتدائية بعدن؟

● بحسب قرار رئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلى - حينها - رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣م فإن المحاكم التجارية الابتدائية هي محاكم نوعية متخصصة بالنظر في الدعاوى والمنازعات ذات الطابع التجاري ووفقاً للقانون التجاري اليمني والقوانين الأخرى ذات الصلة منها القانون البحري، قانون الاستثمار، قانون البنوك، قانون المصارف الإسلامية، قانون الشركات التجارية، قانون التجارة الخارجية، قانون الحق الفكري، قانون السجل التجاري، قانون تنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية، قانون المناطق الحرة ووفقاً للقرار المذكور فإن المحكمة التجارية الابتدائية بعدن يمتد اختصاصها إلى محافظتي لحج وأبين في ما يخص المنازعات التجارية المتعلقة بالإفلاس والبنوك والعلاقات والأسماء التجارية والقضايا المتعلقة بالشركات الأجنبية أو التي يكون أحد أطرافها عنصراً أجنبياً.

القصد الربح والشراء

■ ما أنواع القضايا التجارية؟

● هي الأعمال التجارية التي يقصد منها تحقيق الربح كالبيع والشراء أو التأجير وأعمال البنوك والأوراق التجارية والأعمال المتعلقة بالملاحة البحرية، كالتأمين بأنواعه المختلفة وعقود التوريد والمقاولات - الشركات المختلفة تأسيسها، إفلاسها، عقود النقل، وكالات الأعمال السياحية والاستيراد والتصدير والطباعة والنشر والإعلان ونقل الأخبار وبيع الكتب، توزيع المياه، والكهرباء والغاز، وحقوق الملكية الفكرية، الاسم التجاري، العلاقة التجارية، براءة الاختراع.. الخ..

الجهد والوقت اللازمان

■ كنا نود أن تخصونا بحديث عن قضية واحدة تشعرون بأهمية أن يتعرف عليها المواطن فماذا تقولون؟

● في الحقيقة كل قضية ترفع أمام المحكمة نراها مهمة بغض النظر عن أطرافها أو موضوعها ويجب بذل الجهد والوقت اللازمين وتطبيق القواعد القانونية الإجرائية والموضوعية حتى الفصل فيها بحكم يمثل عنوان الحقيقة.

إنما هناك منازعات تجارية تتجاوز أطرافها ومواضيعها مثل المنازعات المتعلقة بالنقل البري التي تنشأ بين التجار وشركات النقل بسبب الإدعاء بوجود نقص في البضائع أو تعرضها للضرر أو تأخر تسليمها وغير ذلك من الديون البحرية التي تتطلب في بعض الأحيان اتخاذ تدابير تحفظية سريعة لضمان حقوق الأطراف مثل الأمر بحجز السفينة ومنع مغادرتها الميناء.

المنازعات الاستثمارية التي تنشأ بين المستثمرين أو بينهم وبين الدولة أو إحدى هيئاتها. تطبيقاً لقانون الاستثمار اليمني والقوانين المتصلة به. تلك الأمور لاشك أنها تؤثر على حركة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال سلباً أو إيجاباً. لذلك فإننا نضع نصب أعيننا أهمية ودور القضاء التجاري في المساهمة في خلق بيئة آمنة وأرضية ملائمة للاستثمار والتنمية.

التوثيق التجاري

■ ما هي العلاقة التي تربطكم بالتوثيق التجاري؟

● التوثيق هو أحد الأقسام المهمة في المحكمة.. ويعني التوثيق إثبات التصرفات الشرعية والقانونية كتابة في محررات أو دفاتر أو أية وسيلة أخرى على وجه ليتضح الاحتجاج به وبحسب قانون التوثيق هو التصديق من قبل الموثق على التواقيع أو بصمة إبهام ذوي الصنعة في الوثيقة المحررة من الغير. وعلى اعرافهم بمضمونها وإثبات تاريخ التوثيق.

ويشمل اختصاص قلم التوثيق بالمحكمة القيام بتوثيق كافة المعاملات التي تعد أعمالاً تجارية والتي أشرنا إليها في بداية هذا اللقاء. وهي معاملات متعددة تتطلب جهوداً وامكانيات وخبرات كبيرة للقيام بالفحص والتدقيق والمطابقة والمصادقة والحفظ، وكذلك التأشير على الدفاتر التجارية، وتحرير الاحتجاجات بإثبات الامتناع من قبول أو وفاء الأوراق التجارية. وفي الحقيقة فإن المختصين بالتوثيق في المحكمة يبذلون جهوداً يشكرون عليها وبحسب الامكانيات المتاحة. والتي نأمل تطويرها في القريب العاجل من خلال زيادة عدد الموثقين والكتاب وإدخال المكنة في العمل والحفظ وهي أمور نراها ضرورية لتحسين الأداء وسرعة الانجاز.

الالتزام بالنصوص والقوانين

■ هل من كلمة أخيرة تود قولها؟

● أحب أن أجيب عن سؤالكم هذا بكلمات أوجهها إلى :

أولاً : الأخوة المتقاضين ندعوهم إلى الالتزام بنصوص القوانين عند تقديمهم للدعاوى والطلبات بحيث تستوفي الشروط الشكلية المطلوبة. والالتزام بآداب التقاضي واحترام هيبة المكان الذي يقفون فيه.

وأجدها فرصة لأخاطب كل من جمعته بآخر خصومه أن يستذكر عدالة وسماحة ديننا الإسلامي الحنيف بالحرص على أداء الأمانات والوفاء بالعهود ومنع الغش والاحتكار وأكل أموال الناس بالباطل والدعوة إلى العفو والتسامح والرحمة والتيسير وليسأل نفسه إن كان لا يزال متمسكاً بتلك الفضائل والقيم الإسلامية وإلا فليبادر بالتوقف عن سلوك طريق الباطل ويعود إلى الحق الذي يعلو ولا يعلى عليه.

ثانياً : ندعو الأخوة رجال الصحافة والإعلام ممثلي السلطة الرابعة التي تقود الحريات والحقوق باعتبارهم قادة حرية الرأي والتعبير وتحمل أقلامهم عناصر التأثير والرقابة والتوعية. ويسعون نحو تتبع الحقيقة وإخطارها. ندعوهم إلى المشاركة الفاعلة في زرع هيبة القضاء في نفوس الناس. وعدم التعرض لما من شأنه المساس بها. والتأكيد على ترسيخ مبدأ استقلال القضاء والذي ينبغي أن يتحول من نصوص تقرأ وشعارات ترفع إلى واقع متحقق وسلوك ممارس يتحتم على الجميع كل في مجاله تفعيل مظاهر تلك الاستقلالية والعمل على حمايتها باعتبار القضاء هو الحامي للحقوق والحريات وهو السلطة المناط بها الحفاظ على الدماء والأعراض والأموال وهو الملاذ الآمن لكل مظلوم.

فالواجب يحتم على وسائل الإعلام المختلفة رسمية كانت أم حزبية أو أهلية توعية المواطنين بأهمية القضاء وواجب احترامه والإنصياع لأحكامه وتوضيح مدى صعوبة عمل القاضي وثقل الأمانة التي يحملها. وكذا الامكانات والظروف التي يعمل فيها.

ونستغرب تكرار الحديث عن فساد القضاء، بل أن حديث وسائل الإعلام عن القضاء غالباً ما يعترف بالفساد. إن هذا الإطلاق والتعميم أمر مرفوض فنحن نجزم بأنه ليس هناك قضاء فاسد ولكن ثمة قاضٍ فاسد، وهذا لا يخلو أي مكان وأي زمان منه وعلى افتراض وجود بعض القضاة الفاسدين فإن هناك من الوسائل والسبل الكفيلة باستئصالهم والتخلص منهم التي نظمها قانون السلطة القضائية وبقية القوانين والأنظمة واللوائح ذات الصلة. لاعتبارات تتعلق بعظمة وقدسية وأمانة القضاء والابتعاد عن ما يسيء للقضاة الشرفاء وصيانة لهيبة القضاء وضمان عدم زعزعة ثقة أفراد المجتمع بعدالة القضاء ونزاهته.

المحاكم الابتدائية التجارية هي محاكم نوعية متخصصة

نائب كبير البعثة الأوروبية للرقابة على الانتخابات

المرشحون وحدهم من يحدد ما إذا كانوا يريدون انتخابات بلا عنف وأكثر انفتاحاً ، والحياد والعدالة معايير مهمة للحكم على مدى نزاهة الانتخابات اليمنية

صنعاء/ سبأ:

قال نائب كبير المراقبين الأوروبيين على الانتخابات في اليمن ،ان الاتحاد الأوروبي يعتمد في مراقبته للانتخابات اليمنية على مجموعة المبادىء التي اقرتها منظمات دولية العام الماضي برعاية الامم المتحدة .

واقرت عدد من المنظمات الدولية في اجتماع بمشاركة المنظمة الأممية بنيويورك العام الماضي تلك المبادىء التي سميت بـ"مبادئ المراقبة الجيدة للانتخابات" وهي المبادىء التي قال عنها تشمبرس ، انها منظومة متكاملة " تبدأ بالحياد وتنتهي بكيفية الاقتراع واحصاء الاصوات ".

ودعا السيد رتشارد تشمبرس في حديث لـ سبأنت ينشر بالتزامن مع صحيفة السياسية " جميع المرشحين في الانتخابات اليمنية ، سواء في انتخابات الرئاسة ،او المجالس المحلية ، التعاون مع فرق الرقابة وانجاح مهمة البعثة ،بحيث يبدو المشهد السياسي اليمني أكثر انفتاحا على المراقبين الدوليين..

وهنا نص الحوار:

● **سبانت: ماهي معاييركم الرقابية لتقييم عملية الانتخابات في اليمن؟**

– المراقب الأوروبي :الاتحاد الأوروبي وضع سلسلة من المبادئ التي على أساسها تتم عملية المراقبة على الانتخابات ، وقد استخدمت هذه المبادئ من قبل الكثير من الدول ، الأمر الذي يعني أنها لم توضع من أجل الاتحاد الأوروبي فحسب.. بل هي سلسلة مبادئ أقرت العام الماضي في نيويورك من قبل عدد من المنظمات المختلفة وعلى رأسها الأمم المتحدة ،وبمشاركة عدد من المنظمات الغربية ذات الصلة، وقد سميت هذه المبادئ "بمبادئ المراقبة الجيدة للانتخابات" . وتشمل هذه المبادئ التي نحن بصدد التحدث عنها سبع مجالات هي كالتالي:

- درجة الحياد التي لا بد وأن تتمتع بها إدارة الانتخابات، والتي لا بد وأن تعمل بصدق وآليات مستقلة عن السلطة.
- درجة الحرية التي يتمتع بها الأحزاب السياسية والمرشحون في التجمع والتعبير عن رؤاهم، وحتى الممارسة البسيطة في حرية التعبير والطريقة المعقولة في ذلك.
- العدالة في استخدام إمكانيات الدولة خلال فترة الانتخابات لكل شخص على حد سواء.
- درجة تعميم حق الاقتراع بين الناخبين ، فكل شخص لا بد وأن يأخذ نصيبه للمشاركة في الانتخابات والا فانها لن تكون عادلة.
- درجة ومدى امكانية استخدام الأحزاب السياسية والمرشحون لوسائل الإعلام ، خاصة الإعلام الحكومي .. فنحن ننظر للإعلام جيدا كي نتأكد من الحالات الخاصة في الساحات الإعلامية ، التي تتضمن حملات خاصة بالمرشحين.
- و"أخيرا كيفية الاقتراع وإحصاء الأصوات ، فننظر إلى يوم الاقتراع بشكل مكثف ،ونعد عدد المقبلين على الاقتراع إذا ما كان العدد جيدا أم لا ، وعادة ما نتفحص جو الانتخابات على مداها الطويل، ابتداء من أيام التحضير لما قبل الانتخابات وحتى أيام بعد الاقتراع لنستكمل نقطتنا السابعة فيما يتصل بأي قضايا أخرى متعلقة بالطبيعة الديمقراطية للانتخابات ،"كالعنف خلال الحملات الانتخابية ، تطبيق القانون، الهيكلية القانونية، نسبة المشاركين بالنسبة للجنس ، جو الأمن بالنسبة للإجراءات القانونية" . هذه هي عناوين المبادئ السبع التي نسير عليها ،فمن المهم جدا أن نرى المناخ على المدى الطويل لمرحلة الانتخابات ،ولذا فنحن هنا ليس من أجل يوم الاقتراع فقط وإنما قدمنا لنراقب هذه الحملة بأكملها حتى ما بعد الانتخابات لنرى النتائج التي ستنشر في جميع وسائل التواصل إن أمكن.

● **سبانت : وما هي نصائحكم للجانب اليمني اذا من أجل انتخابات بدون عنف وكما تريدون؟**

– المراقب الاوروبي : نحن دائما نشجع ان تكون الانتخابات آمنة ، ونعتبر أنه لا مكان لأي شكل من أشكال العنف في حملة الانتخابات الديمقراطية ، وعلينا ان نكون جاهزين لعملية انتخابات منفتحة،ونتطلع إلى تشجيع من جميع الجوانب التي تهتم بعملية الانتخابات في اليمن ، كي تصنع من نفسها انتخابات نزيهة وآمنة ، ونعلم ان

أغلب المناطق اليمنية تعايشها الكثير من التنافس وعدد كبير من الأحزاب السياسية والكثيرمن الحملات الانتخابية الدعائية للمرشحين الذين نتوقع انهم من يجب عليهم ان يدعو إلى انتخابات آمنة وهذا ما يحدث وما نحن نشجعه.

● **سبانت: بصورة محددة سيد تشمبرس ما اريده هو من وجهة نظركم مبادئ تحقيق انتخابات حرة ونزيهة وعادلة؟**

– المراقب الاوروبي: هناك الكثير من المبادئ المساعدة على تحقيق نزاهة الانتخابات ، وكما نعلم إن هناك قواعد دولية للانتخابات وهي ما تسمى بالمبادئ الدولية لإنتاج انتخابات ديمقراطية ، والسبع النقاط التي أشرنا إليها في السؤال السابق هي المقاييس الحقيقية لكيفية رؤيتنا إذا ما كانت هذه الانتخابات ديمقراطية أم لا.وهناك مستويات مختلفة في جميع الدول للتعامل مع هذه المبادئ ، ففي كل دولة نحن نقيس انتخاباتها تبعا لهذه المعايير مع الأخذ بعين الاعتبار المستوى الذي تتمتع به الدولة .

– سبانت: وكيف تقراؤن المشهد السياسي اليمني وفقا لما ذكرتم؟

– المراقب الاوروبي: نحن لا نقدم أي تصريح قبل يوم الاقتراع ، فلدينا خطوات واضحة نسير عليها لنحكم على عملية الانتخابات ، فلا نقوم بمراقبة عامة على عملية الانتخابات.وحقيقة ليس من مهامي ان أعلق على الوضع السياسي هنا في اليمن ، وكيفما كان الأمر علي أن أقول علينا أن نكون رسميين مع اليمن فقد دعونا من خلال اللجنة العليا للانتخابات ووزارة الخارجية، ولكن من المهم أن أقول أن جميع مرشحي الأحزاب السياسية في جميع المناطق عليهم أن يشجعونا لتقديم مهمتنا كما يجب ليس فقط لأنها دعوة رسمية ،ولكن أيضا بسبب أن جميع من يلعب دور في تقييم هذه المرحلة وتعامل مع جهات أخرى لها نفس عملية المراقبة ، يجب ان يحصلوا على الفرصة من أجل تنفيذ ما قدموا إليه. وأكرر على المرشحين انفسهم يجب ان يكون لديهم الرغبة في أن يكون المشهد السياسي في اليمن أكثر انفتاحا على المراقبة الدولية.

● **سبانت: ما هي المناطق الجغرافية التي تدخل ضمن مهام بعثتكم الرقابية؟**

– المراقب الاوروبي: البعثة تتكون تقريبا من ١٠٠ شخص سيعملون على مراقبة عملية الانتخابات، وفي الثلاثة الأسابيع الأخيرة سيتواجد ٥٠ مراقب في عموم محافظات اليمن ، ونحن سنركز على ٥٠ موقع لكل محافظات الجمهورية تقريبا، سنكون في حضرموت- عدن- الحديدة- حجة - ذمار وغيرها من المحافظات.لدينا ١٤ مراقب في حضرموت والمخا، كما أننا كونا بعض الفرق الأساسية لتستهدف المناطق الريفية ، ففي الأسبوع الماضي ٢٠ فريقا من بعثتنا أستهدفوا ١٠٠ مديرية حول اليمن ، ولمزيد من التوضيح اقول أننا نستهدف ٣٠٠ مديرية في جميع أرجاء الدولة وهذا يعني أننا نغطي معظم المناطق اليمنية، وإلى يوم الاقتراع فإن عدد المراقبين سوف يكون أكثر من الضعف ، وعليه فإن مراقبي الإتحاد الأوروبي سيصلون إلى أكثر من ١١٥ في أجزاء مختلفة من الدولة في المناطق المخصصة للاتحاد أو غير المخصصة في جميع مراكز الاقتراع ذكورا وإناثا. أحيانا ما تواجهنا بعض الأسباب المناطقية التي تصعب من مهام مندوبينا في بعض المناطق كفريق صعدة الذي لاقى الكثير من الصعوبات، عكس صنعاء فالأمر أسهل للفريق لينفذ مهمته وكذلك الحال في ذمار.

● **سبانت: بصورة اجمالية كم من المراقبين الأوروبيين سيكونون في اليمن في كافة المراحل؟**

– المراقب الاوروبي : ترأس بعثتنا لمراقبة الانتخابات كبيرة المراقبين البارونة نيكلسون- وهي عضوة البرلمان الأوروبي ونائبة رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الأوروبي ، وتتكون البعثة من فريق أساسي يشمل أحد عشر خبيرا بدأوا مهامهم في ١٢ أغسطس الماضي. ويقوم الفريق الأساسي بتحليل القضايا السياسية والانتخابية والقانونية ، ويسانده في ذلك خبراء تنفيذيون وأمنيين.ولدى البعثة ٤٠ مراقبا على المدى الطويل انتشروا في المحافظات اليمنية بتأريخ ٢١ أغسطس موزعين في ٢٢ فريقا، وفي يوم الاقتراع سوف نزود بـ ٤٠ مراقب من أوروبا وبـ ٣٠ مراقب هم في الأساس من دبلوماسيي الاتحاد الأوروبي سيقيمون هنا في صنعاء، وبالتالي فالمجموع الكلي للمراقبين سيصل إلى ١٢١ مراقبا وهذا يعتبر الطاقم الدولي ، وكل فريق منا سيزود بمترجم أو أحيانا باثنين من قبل جهات مراقبة قانونية أخرى، ولذلك فالبعثة تعتبر كبيرة جدا حيث ستصل إلى أكثر من ٢٤٠ شخصا.

● **سبانت: ما رأيكم في التغطية الاعلامية الرسمية للانتخابات؟**

– المراقب الاوروبي : أقولها مجددا نحن هنا ليس لنراقب التغطية الإعلامية لكن يمكن أن أخبرك بأن البعثة ستقيم الإعلام لترى كيف كانت التغطية الاعلامية للحملات الانتخابية ، سنراقب التلفزيون ، الصحافة ، الراديو ،وحتى أنت لنرى ما هو نمط التغطية ، فقد نستخدم المنهجية لتقييم الإعلام حول العالم ما بين الاتحاد الأوروبي والمنظمات . ويمكن أن نصرح بعد يوم الاقتراع ،بتنظيم حفل اختتام يضم جميع وسائل الإعلام.

**أخي الناخب
أختي الناخبة :**

المشاركة في انتخابات رئيس الجمهورية والمجالس المحلية تأكيد للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وتحقيق التنمية الشاملة